



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة غرداية
مجلة إسهامات للبحوث والدراسات
E-ISSN. 2543- 3636 / P-ISSN. 2543- 3539
<http://ishamat.univ-ghardaia.dz/index>



السيرديمقراطية:

"الواقع الافتراضي وإعادة بعث النشاط السياسي"

طالة لامية

جامعة الجزائر 03/lamia.tll@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/03/26 تاريخ القبول: 2017/09/30

الملخص:

لقد بدأ العصر يوصف بأنه عصر الانترنت للأثر الكبير الذي تركته هذه الشبكة على واقع الإنسان اليوم، وقد اعتبرها البعض أعظم ثورة بعد الثورة الصناعية حيث يقول أحد الباحثين: "يشهد العالم منذ ما يزيد على ربع قرن ثورة علمية وتكنولوجية فاقت في أهميتها وتأثيراتها ونتائجها ثورة القرن الثامن عشر الصناعية في أوروبا، هذه الثورة كان الإعلام الإلكتروني والاتصال والمعلوماتية من أبرز مظاهرها، فقد أكدت العديد من الدراسات أن شبكة المعلومات العالمية هي أهم وأعظم ما أفرزته التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي أسهمت في إحداث تأثير بالغ الأهمية في ظرف زمني قصير جدا لا في بيئة وسائل الإعلام والاتصال فحسب بل أيضا وبشكل جذري في جميع أنماط التعامل وأساليب التفكير والحياة، فالانترنت أوجدت أنماطا لا للتواصل والعمل والتجارة فحسب، إنما نمطا جديدا للحياة يفرض تحدياته على الأنماط التقليدية التي ألفها الناس من قبل في كل شيء وأهم ذلك إمكانية الوصول إلى بحر لا تعرف شواطئه من المعلومات.

فإنترنت- بما تتضمن من مواقع تشبيك اجتماعي، ومُدونات، وغيرها- اتجهت نحو نمط جديد من الإعلام، يلغي حالي التحكّم السلطوي، وسيطرة رؤوس الأموال- على سياسات ومضامين وأولويات وسائل الإعلام، والسلطة ورأس المال بصفة عامة- هما القطبان اللذان فرضا سطوتهما على الإعلام المرئي والمسموع والورقي، هذا النمط الجديد يتّسم بطابع يُعطي حرية حقيقية - وليست مزيفة - لكل صاحب رأي أن يعبر عنه، وأن يكون فاعلاً ونشطاً.

إذاً؛ فنحن أمام أبعاد إعلامية جديدة بخيرها وشرّها، ظهرت وأخذت مكانها في ظليّ ثورة الإنترنت الجديدة ومواقع الشبكات الاجتماعية، تلك الظواهر الإعلامية لم تكن موجودة في وسائل الإعلام التقليدية، ولكنها تتطور وتنوّع يوماً بعد يوم، وسوف تستمر في التطوّر بشكل متزايد وسريع.

الكلمات الدالة: الديمقراطية الالكترونية، ديمقراطية الانترنت، التتوكراطية، الديمقراطية الرقمية، ديمقراطية الشبكة، الديمقراطية الافتراضية، السيبرديمقراطية، الحرية أون لاين.

Résumé:

Le commencement de l'époque décrite comme l'âge de l'Internet a eu un grand impact sur l'homme aujourd'hui, et certains la considèrent comme la plus grande révolution après la révolution industrielle, comme le soulève l'un des chercheurs dans ce domaine en disant: «Le monde est témoin depuis plus d'un quart de siècle d'une révolution scientifique et technologique qui a dépassée de son importance et ses effets la révolution industrielle du xix siècle en Europe.

Les médias électroniques, la communication et l'information sont les manifestations les plus importantes de cette dernière, de nombreuses études ont confirmées que le World Wide Web est le plus important et le plus grand de ce qui a été produit par les énormes développements dans le domaine de l'information et de la technologie de communication, ce qui a contribué à un effet très important dans un temps très court... non seulement dans le milieu des médias et de la communication, mais aussi de façon drastique dans tous les styles-relations et modes de pensée et de vie.

l'Internet a créé des motifs non seulement dans la communication de travail et de commerce, mais un nouveau mode de vie qui pose des défis aux modèles traditionnels inventés avant dans tout, et surtout l'accès à une mère dont ses plages ne connaissent rien de ses profondeurs.

L'internet, et de ce qu'il contient notamment des sites de réseaux sociaux, blogs et autres s'est dirigé vers un nouveau type de média, élimine les cas de contrôle autoritaire, et le contrôle des leaders de la finance sur les politiques, le contenu et les priorités des médias, ces deux pôles qui ont toujours eu une mainmise sur les médias audiovisuel et presse écrite, ce nouveau style de caractère donne une vraie liberté à l'individu d'exprimer son point de vue, et d'être actif.

Donc, nous sommes confrontés à une nouvelle dimension de média Bénéfique et maléfique en même temps, apparu et a pris sa place dans les nouveaux sites de la révolution de l'Internet et des réseaux sociaux, ces phénomènes médiatiques sont introuvables dans les

médias traditionnels, mais ils évoluent de jour en jour, et continueront d'évoluer de plus en plus rapidement.

Mots clés: e-démocratie, la démocratie en ligne, démocratie numérique, réseau démocratique, la démocratie virtuelle, cyberdémocratie, Liberté en ligne.

مقدمة:

لمفهوم "الديمقراطية" جاذبية خاصة، جعلته يحظى بقدر كبير من الاهتمام الذي لم تحظى به المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى، فكان الشغل الشاغل للفكر السياسي الإنساني منذ القدم وحتى العصر الحديث، وتناوله العديد من العلماء والمفكرين بالبحث والدراسة، محاولين استقصاء معانيه ومدلولاته العلمية، وبذلك فقد توفر على كم هائل من التراث الفكري الذي حمل إلينا آراء وأفكار متعددة ومتنوعة، ناتجة إما عن تجارب مجتمعات إنسانية في مجال الحكم وممارسة السلطة، وإما عن جهود فكرية علمية لمفكرين وعلماء تصدوا لهذا الموضوع المهم وحاولوا سبر أغواره، إلا أننا نلاحظ رغم ذلك عدم وجود اتفاق حول المفهوم الحقيقي لمصطلح الديمقراطية، وكذلك حول الممارسة الفعلية لهذا المبدأ السياسي كفعل اجتماعي يؤدي وظيفة في إطار النظام السياسي.

ولاشك أن عصرنا في كل عشر سنوات تطلق عليه صفة تسمه بسمة معينة، فهو عصر الكهرباء وعصر النفط وعصر الذرة وعصر القلق وعصر الحروب العالمية وعصر غزو الفضاء وصولاً إلى عصر الجينوم البشري والهندسة الوراثية والاستنساخ، وعصر العولمة وأخيراً عصر الانترنت، وكل يوم نجد اكتشافاً خارقاً يدعونا لأن ندعو عصرنا به، واليوم فإن عصرنا لا يمكن أن نهمل أهم صفة سياسية واجتماعية للنظام العالمي الجديد فيه، ألا وهي صفة الديمقراطية خاصة وأن هناك من الباحثين من يعدّ النظام السياسي للديمقراطية الليبرالية هو نهاية التاريخ مثل فوكوياما، وآخر يتحدث عن أن صراع حضارة الديمقراطية الغربية مع نظام الإسلام السياسي سيكون حتماً صراعاً تنتصر فيه الحضارة الغربية بنظامها الليبرالي الديمقراطي (بخيت، 2010، ص 15). وفي وقت تعصف فيه رياح التغيير بالعالم، أصبح دعم الحريات وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية، هو الخيار الوحيد أمام الدول لتحقيق طموحات وآمال شعوبها، والواقع أن اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العمل السياسي، أدى إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية والعمل السياسي، فيما يمكن أن نطلق عليه ديمقراطية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو "الديمقراطية الإلكترونية أو الرقمية"، التي تعد نتاجاً للتكامل بين قيم وجوهر الديمقراطية - كمفهوم سياسي واجتماعي - وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - كآلية ووسيلة لتعزيزها (الطبيب، 2006، ص 02).

وتعد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات الأرضية الصلبة التي تنمو عليها الديمقراطية الحقيقية، باعتبارها الفكر أو الفلسفة التي تتيح للشعب آليات هامة لممارسة حقوقه السياسية، وأهمها

آليات الحوار والتعبير عن الرأي، والتصويت في الانتخابات التشريعية والاستفتاءات، واستطلاع الرأي العام، والتنظيم السياسي الميداني (الأسرج، 2012، ص 02).

وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة اتصال مباشرة بين الحاكم والمحكومين، بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الرقابة على الأداء الحكومي، ومكافحة الفساد، وممارسة الضغط على الحكومة، والتأثير في الرأي العام، وصناع القرار السياسي.

ولعل التصويت الإلكتروني في العملية الانتخابية يعد أبرز تطبيقات الديمقراطية الإلكترونية، على الرغم من أنه لا يزال محفوفًا بالمخاطر، كما أن وتيرة الاختراعات المتسارعة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذاته، قلصت بشكل كبير تكاليف الحصول على هذه التكنولوجيات، مما سمح بإضفاء طابع ديمقراطي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الانترنت كوسيط اتصالي فعال:

إن المتتبع لثورة الاتصال والإعلام في عصر المعلومات، يدرك أن الإعلام أصبح محوريا لا بسبب التقنيات التي استخدمها فقط، وإنما بسبب طبيعة الرسالة الإعلامية عبر هذه التقنيات، حيث يقول نبيل علي تحت عنوان محورية الإعلام والاتصال: "لقد ظن البعض خطأ أن إعلام عصر المعلومات ما هو إلا مجرد طغيان الوسيط الإلكتروني على باقي وسائط الاتصال الأخرى، لكنه في حقيقة الأمر أخطر من ذلك بكثير، فالأهم هو طبيعة الرسائل التي تتدفق خلال هذا الوسيط الاتصالي الجديد، وسرعة تدفقها وطرق توزيعها واستقبالها، وبالتالي فقد نجمت عن ذلك تغيرات جوهرية في دور الإعلام جعلت منه محورا أساسيا في منظومة المجتمع، فهو اليوم محور اقتصاد الكبار وشرط أساسي لتنمية الصغار، لقد ساد الإعلام ووسائله الإلكترونية الحديثة ساحة الثقافة حتى جاز للبعض أن يطلق عليها ثقافة الميديا، وثقافة التكنولوجيا، وثقافة الوسائط المتعددة (علي، 2001، ص 344).

إن وراء ثورة الإعلام والاتصال عوامل تقنية واقتصادية وسياسية، وإن العامل التقني المتمثل في التقدم الهائل في تكنولوجيا الكمبيوتر، عتاده وبرمجياته، وتكنولوجيا الاتصالات خاصة فيما يتعلق بالأقمار الصناعية وشبكات الألياف الضوئية، لقد اندمجت هذه العناصر التكنولوجية في توليفات اتصالية عدة إلى أن أفرزت شبكة الانترنت التي تشكل حاليا لكي تصبح وسيطا إعلامي يطوي بداخله جميع وسائط الاتصال الأخرى المطبوعة والمسموعة والمرئية، وكذلك الجماهيرية وشبه الجماهيرية والشخصية، لقد انعكس اثر هذه التطورات التكنولوجية على جميع قنوات الإعلام، صحافة وإذاعة وتلفاز، وانعكس ذلك —وهو الأخطر— على طبيعة العلاقات التي تربط بين منتج الرسالة الإعلامية وموزعها ومتلقيها، لقد انكمش العالم مكانا وزمانا وسقطت الحواجز بين البعيد والقريب وكادت تكنولوجيا الواقع الخائلي أن تسقط الحاجز بين الواقعي والوهي، وبين الحاضر والغائب، وبين الاتصال مع كائنات الواقع الفعلي، والكائنات الرمزية التي تقطن فضاء المعلومات.

ولاشك أن محورية الإعلام والاتصال هو الذي قاد إلى أن تأخذ شبكة الانترنت سلطة خاصة تتجاوز سلطات الاتصال والإعلام الأخرى، فإذا كان الإعلام سلطة رابعة فإن الانترنت اليوم تتجاوز قدراته مجموع قدرات وسلطات المسموع والمنظور (الخوري، 2005، ص383).

إن مراجعة بسيطة لسلطة الإعلام التقليدي اليوم وفي ظل العولمة يعطينا صورة عن سلطة الانترنت التي أصبحت بديلا لكل الوسائل الإعلامية وجامعا ومضمنا لها، يقول أحد الكتاب عن سلطة الإعلام التقليدي أو ما يتبقى منها في ظل العولمة: "إذا كان الإعلام يشكل اليوم مادة أساسية في تطوير الحياة وتنمية المجتمعات بالاتجاه الذي يؤدي إلى زيادة المعارف وتوسيعها ونقلها وحل المشكلات الجوهرية لسكان العالم، فإنه أصبح في عصر العولمة، وفي ظل التقدم العلمي والتقني سلطة قوية للتأثير في الرأي العام، وأداة خطيرة للدعاية والحرب النفسية بقصد الغزو والسيطرة وغسل العقول في عالم متغير يتميز بالقطبية الواحدة وسيطرة الاحتكارات الدولية على ميادين الحياة، وخاصة المجال الاقتصادي والإعلامي" (Charland, 2004, p 29).

إن الاتصال الدولي لم يعد يعني نقل المعلومات والأخبار، وإنما تعداه إلى خلق فهم جديد للعملية الإعلامية التي تتحكم بها طرائق ومعارف ومناهج العلوم الحديثة، وهو ما يفسر استثمار الغرب لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق أهداف إستراتيجية يراود منها الهيمنة السياسية والفكرية، وتفتيت الدول وشعوبها ضمانا لوجودها المستمر فكريا وسياسيا ونفسيا وثقافيا في هذه الدول، والأخطر في عالم اليوم هو أن ميدان الإعلام وتكنولوجيا الاتصال يشهد ثورة كبيرة في أدواته وأساليبه ومضامينه، بحيث لم يعد هناك مفهوم واضح لما يسمى -السيادة الوطنية أو جغرافيا المكان، ولم يعد العالم -قرية صغيرة- كما عبر أحد علماء الاتصال في الغرب، وإنما أصبح العالم -غرفة صغيرة- يعيش فيها مليارات البشر تحت سلطة الكلمة والصورة، ويتحكم فيها الأقوى والأغنى والأفضل عدة، وقد تسبب الوضع الدولي الراهن في خلق -الفجوة الإعلامية- ما بين الشمال والجنوب، وحرم الجنوب -العالم الثالث- الكثير من الامتيازات التي تحققها التكنولوجيا المتطورة في مجال الإعلام والاتصال، وجعلها في كثير من الأحيان غير قادرة على الحفاظ على استقلالها السياسي وأمنها الثقافي بسبب التفوق التكنولوجي للغرب وهيمنة المؤسسات الإعلامية الدولية على سير المعلومات وتدفق الأخبار (البياتي، 2006، ص11-12).

الديمقراطية الالكترونية "السيبرديمقراطية":

لاشك أن العلاقة بين الديمقراطية والانترنت لا تقف عند حدود تسهيل عملية التصويت والانتخاب الالكتروني عبر الانترنت فحسب، وإنما يتجاوز هذه الآلية إلى جوهر الديمقراطية الجديدة التي تصنعها الثورة المعلوماتية عند التعبير عن هويتها في إطار العولمة، فقد كان لهذه الأخيرة تأثير كبير جدا ومباشر وإيجابي على الانفتاح السياسي وتعزيز التحول البطيء نحو الديمقراطية في الدول الدكتاتورية، والمقصود هنا بالعولمة الإعلامية هو الانفتاح المذهل على المعلومات وكسر الاحتكار الرسمي لها إما عن طريق البث التلفزيوني العابر للحدود أو شبكة الانترنت.

إن العالم اليوم يسعى إلى توسيع مفهوم الديمقراطية وتأصيله بما يتفق ومطالب عصر المعلومات ووسائله، نجد أنفسنا باختصار أمام ظاهرة "سياسية تكنولوجية" متنامية تفرض نفسها فرضاً، وهي وليدة المصاهرة العميقة التي تصل إلى حد التلاحم بين أدوات ممارسة المواطن لحقوقه السياسية والديمقراطية من ناحية وبين منجزات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى (عادل عبد الصادق، 2010، ص 15).

مفهوم الديمقراطية الإلكترونية "الرقمية":

نستطيع أن نعرف الديمقراطية الرقمية- كما تقول نشوى محمد عبد الحميد- على أنها "توظيف للأدوات الاتصالات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات لتوليد وتصنيف وجودة مع وتحليل وتداول كافة المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة الديمقراطية وقيمتها وآلياتها المختلفة".

والديمقراطية الإلكترونية تعرف أيضاً بأنها: "تسجيل الأصوات والاقتراع عن طريق شبكة المعلومات والحاسوب باستخدام البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة والتلفزيون الرقمي والآلات الالكترونية خاصة التي تعتمد على البطاقات المثقبة أو وحدات المسح البصري، مما يسرع على المواطنين أو المغتربين المشاركة في التصويت عبر الإنترنت مما يعزز حقوقهم السياسية".

وأيضاً هي: "المشاركة السياسية من عصر الاتصالات الرقمية وكيف تأثرت بالتحويلات التي يشهدها هذا العصر، خصوصاً في مجال الإنترنت والقنوات الفضائية وجمع البيانات والمعلومات المتصلة بالمشاركة السياسية بالوسائل الإلكترونية المختلفة والمتنوعة" (نشوى محمد عبد الحميد).

ومن خلال هذه التعريفات يتضح أن الديمقراطية الرقمية ليست نوعاً جديداً من الديمقراطيات القديمة بل هي وسيلة جديدة لممارسة الديمقراطية وفيها تلعب التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية دوراً مهماً وتستحدث أشياء وأشكالاً لم تكن موجودة من قبل، ومن أهمها الحوار والتشاور في نفس الوقت مع كل الأفراد، فأتاحت فرصة أكبر للتعبير والحوار والمجادلة والنقاش والتشاور والتشارك من خلال انتشار وتداول كافة المعلومات، حيث أنها متاحة الآن بسببها للجميع وأتاحت أيضاً للجميع فرصة الحوار وتبادل وجهات النظر المختلفة وأجبرت الآخر على احترامها.

من جهته يرى يحيى اليحياوي أن: "الديمقراطية الرقمية تتحدد بالقياس إلى الرافعة المادية التي تؤثت الفضاء العام، الذي تعمل فيه الممارسة الديمقراطية والممارسة السياسية بوجه عام، البنية التحتية هنا هي المقياس والمعيار الذي بالبناء عليه يتشكل ذات الفضاء، سواء أكانت ذات البنية وسيلة مكتوبة أم مرئية أم مسموعة أم مزوجة لكل هذه المستويات في حامل واحد، كما الشأن مع التقنيات الرقمية ومع شبكة الإنترنت على وجه التحديد" (يحيى اليحياوي).

ومن هنا تعتبر الإنترنت حاضنة واعدة بالنسبة للديمقراطية الإلكترونية بالإضافة إلى وسائل الاتصال المتنقلة، وتتميز الإنترنت عن الوسائل الإعلام التقليدية بقدرتها على مخاطبة

الفردية والجماعية للأشخاص، وتضمن قوة الحساب الهائلة للحواسيب الحديثة إضافة إلى خوارزميات التشفير سرية الاقتراع للمواطنين.

كما تسمح الإنترنت للأشخاص المناقشة الأمور فيما بينهم بصورة أفقية ومفتوحة للجميع الشيء الذي لا تسمح به وسائل الإعلام التقليدية، وشكلت الإنترنت في العقد الأخير وسيلة هامة في مخاطبة السياسيين للجماهير ونشر أفكارهم والاستماع إليهم خاصة في الحملات الانتخابية.

وقد عرض جمال محمد غيطاس أساس هذه المسألة حيث قال جامعا بين الشق السياسي – الديمقراطية – والشق التكنولوجي – أدوات الاتصال ومنها الإنترنت: "ننتهي مما سبق عرضه حول الشق السياسي متمثلا في الديمقراطية والشق التكنولوجي متمثلا في السيادة الرقمية إلى أن المشهد على ساحة الأحداث قد تبلور في طرفين كلاهما ليس أمامه سوى التلاحم والتلاقي مع الآخر:

الطرف الأول: يتمثل في وجود اتجاهات عالمية عارمة وشاملة –وعنيفة في بعض الأحيان- تلح في ضرورة نشر الديمقراطية واعتماد قيمها وآلياتها المختلفة في شتى بقاع الأرض كمشاركة الشعوب في بناء المؤسسات الحاكمة عبر صناديق اقتراح حر ونزيه، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والحرية الكاملة في التعبير عن الرأي، والتقييم الحقيقي للأداء وفعالية في المحاسبة وتصحيح الأخطاء... ومع الزيادة الهائلة في أعداد المواطنين واتجاه المجتمعات الإنسانية نحو المزيد والمزيد من التعقيد والتركيب، باتت كل آلية من الآليات الديمقراطية في حاجة إلى أدوات جديدة لتفعيلها عمليا وعلى نطاق واسع أمام الجماهير الغفيرة من المواطنين.

الطرف الثاني: يتمثل في تكنولوجية هائلة تمخض عنها أدوات بلا حصر تخصصت في التوليد والتداول الرقمي للمعلومات على نطاق واسع وبأسعار رخيصة وبسهولة شديدة تتيح حتى للأمين استخدامها وبإمكانها أن تفتح قنوات للتواصل بين ملايين البشر بصورة غير مسبقة.

وبعدما بلغ الإلحاح والاحتياج للديمقراطية حد الشغف وبلغ التداول الرقمي للمعلومات حد السيطرة والسطوة والقوة والانتشار كان من الطبيعي أن يتلاقى الشقان معا، فمدت التكنولوجيا بساطا لتسير فوقه كل أدوات الممارسة الديمقراطية، وتنهل مما تتيحه بيئته الديناميكية الهادرة من مزايا التواصل والتدفق السهل للمعلومات والمشاركة في الأنشطة، والتفاعلات الجارية وكان من الطبيعي أن تنجذب الديمقراطية للنهل المستمر من منجزات التكنولوجيا الرقمية الهادرة وتصطبغ بصبغة رقمية تزداد عمقا ووضوحا مع الوقت" (غيطاس، 2006، ص 44-45).

وهكذا يصل غيطاس إلى تعريف الديمقراطية بقوله: "إن الديمقراطية الرقمية هي توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل ومعالجة ونقل وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن نوع هذه الديمقراطية وقالها الفكري ومدى انتشارها وذيوعها ومستوى نضجها وسلامة

مقاصدها وفعاليتها في تحقيق أهداف مجتمعتها".

على أنه يؤكد على حقيقة مهمة وهي أن الديمقراطية الرقمية ليست مفهوما جديدا للديمقراطية مثل الديمقراطية الليبرالية أو المسيحية أو الإسلامية وغيرها، وإنما هي وسائل ممارسة الديمقراطية وذلك بناء على أن التكنولوجيا لا تصنع نموذجا فكريا ومؤسسا جديدا يحل محل ما كان قائما من مؤسسات وكيانات وأفكار ونظريات، ولكنها تقدم أدوات جديدة تجعل المؤسسات والأفكار والنظريات القائمة تعمل بطريقة مختلفة وتمارس فعاليتها بشكل أكفأ، أدق، أرخص، أسرع، وأوسع نطاقا (غيطاس، 2006، ص45).

وقد أشار نبيل علي إلى علاقة المعلوماتية بالديمقراطية حيث قال: "من أبرز ملامح العلاقة المعلوماتية-السياسية هو ما يتعلق بالديمقراطية مفهوما وممارسة، حيث يزعم الكثيرون أن الانترنت ستفضي إلى إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية من أساسه، لقد وفرت الانترنت ساحة جديدة للرأي العام تسمح بظهور أشكال جديدة للممارسات الديمقراطية سواء في عمليات اتخاذ القرارات أو متابعة ما ينجم عنها من نتائج ايجابية أو سلبية وعلى مستوى السياسة العالمية فمن المتوقع أن تناصر القوى السياسية الكبرى مؤسساتها الاقتصادية بممارسة ضغوط هائلة على منافسيها على مستوى المحافل الدولية" (علي، 2001، ص87)

ويؤكد الباحث على القول بالتساؤل: هل لنا أن نتفاعل مع من يزعمون أن الانترنت سوف تسقط الحلقات الوسيطة ومواطنهم محققة بذلك نوعا جديدا من الديمقراطية المباشرة التي يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار دون حاجة إلى تمثيل نيابي يوكل إليه هذه المهمة؟ أم هل لنا أن نقلق أشد القلق مع من يرى في ديمقراطية الانترنت هذه ضريبا من الفوضى سيؤدي إلى مزيد من تدخل الحكومة من أجل السيطرة على جماهيرنا، خاصة أن الانترنت توفر الوسائل العملية الفعالة لإحكام هذه السيطرة حيث تسجل للمواطنين مواقعهم وأفعالهم لتكشف -بالتالي- عن أهوائهم السياسية والفكرية مما يجعلهم أكثر عرضة لهذه الرقابة الالكترونية التي لا تغفو لها عين (علي، 2001، ص88).

لكن الواقع يؤكد أن ثمة ملاحظات مهمة تسجل في أنحاء متفرقة من العالم عن دور ايجابي للتكنولوجيا في إشاعة المناخ الديمقراطي، يتمثل في تغيير أدوات وآليات الممارسة الديمقراطية، ومن المتوقع أن يتعاظم هذا الدور مع الوقت لينتقل من تغيير الأدوات إلى تجديد الأفكار، من خلال إفساح الطريق أمام أفكار ورؤى لم تجد طريقها إلى النور، ولم تجد البيئة الملائمة لظهورها، ولكن الديمقراطية الرقمية في نهاية الأمر لا تعني اختراعا لنوع جديد من الديمقراطية بل ممارسة للديمقراطية المعروفة بأدوات وآليات جديدة، أي لا بد من وجود ديمقراطية تقليدية أصلا لكي يتم تحويلها إلى رقمية، وهي قيام المواطنين والحكومات معا باستخدام منجزات ثورة المعلومات والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية (عدنان شيرخان).

وفي هذا الصدد يذهب غيطاس في تأصيله الفكري لمفهوم الديمقراطية الرقمية إلى التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات لم تقدم ويجب ألا تقدم نظرية جديدة في الديمقراطية الرقمية، لأنها -رغم سطوتها وإبهارها وقدرتها على التغيير- يجب أن تظل دائماً أداة خادمة مطيعة للمجال الذي تدخله، وليست سيدة متحكمة به أو غاية تمسك بمقود حركته، ويتعين أن يقاس نجاحها بمدى ليونتها وتلاؤمها مع ما يوضع على عاتقها من مهام، وأي نظرة خلاف ذلك تسبب ضرراً مزدوجاً للتكنولوجيا والمجال الذي تعمل به معا (غيطاس، 2006. ص 45).

أبعاد الديمقراطية الإلكترونية:

ترتبط الديمقراطية عموماً، فيما هو قائم وسائد وشائع، بطبيعة النظام السياسي، إذ عن طريقها يتم التمييز بين نظم سياسية ليبرالية وأخرى شمولية، بين نظم تعتمد أسلوب التمثيلية المباشرة، وأخرى لا تلجأ إلى ذات الأسلوب إلا جزئياً، أو لا تتعامل به في الجملة والتفصيل، وبقدر ما تثار إشكالية الديمقراطية بارتباط وطبيعة النظام السياسي، فإنها تثار أيضاً في شق ليس بالضرورة من طينة سياسية خالصة، فقد تحدثت الحكومة السويدية عن أبعاد خمسة للعملية الديمقراطية الإلكترونية وهي:

1. أنظمة الاقتراع الإلكترونية: ويجب أن يشار إلى اعتماد أنظمة موثوقة، آمنة، تسمح للناخب بالانتخاب مرة واحدة فقط، وتكون سهلة الاستخدام والوصول من قبل المواطنين.
2. النشاطات السياسية عبر الإنترنت: تشجيع نشر أجندات الأحزاب والقوى المختلفة، تطوير العلاقة السياسية بين الشعب والدولة وتطوير مفهوم التجمعات الشعبية الإلكترونية عبر إنشاء مجموعات إلكترونية.
3. الشفافية والثقة الإلكترونية: عبر نشر جميع وثائق الحكومة عبر الإنترنت إلا في حالات الوثائق الأمنية والعسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها، وستساعد هذه الخطوة الحكومة على محاربة الفساد الإداري نظراً لكشف المعلومات أمام الشعب الذي سوف يحاسب المسؤولين على ما يقرأ ويرى.
4. المشاركة الديمقراطية: استطلاع رأي الشعب إلكترونياً ونشر القرارات الحكومية قبل اتخاذها من أجل أخذ آراء المواطنين فيها.
5. الفجوة الرقمية: وهذا هو البعد الأكثر خطورة في العملية الديمقراطية الإلكترونية مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة المواطنين العرب الذين يعرفون استخدام التكنولوجيا من المجموع العام للمواطنين متواضعة جداً في معظم البلدان العربية، نجد أنه من الضروري أن تنتبه الحكومة من خطر الوقوع في فخ الوبقراطية Webcracy، وهو تعبير مجازي عن حكم أصحاب الواب أو الإنترنت- بينما تحاول توسيع وتنشيط العملية الديمقراطية.

ولا تقتصر أدوات العملية الديمقراطية الإلكترونية على بناء مواقع الإنترنت فمن الممكن

الاستفادة إلى حد بعيد من مختلف التقنيات الموجودة حالياً لمعالجة جميع مراحل الحكم الإلكتروني ابتداءً من وضع الأجندة الحكومية ووصولاً إلى اتخاذ القرارات وتنفيذها والمحاسبة على النتائج (نادية النشار).

إن الإعلام والديمقراطية توءمان، فالديمقراطية تضمن للإعلام حريته، والإعلام يضمن الدفاع عن الديمقراطية التي يعتبر أداة من أدواتها: "إن الإعلام جزء من الديمقراطية تماماً كما هي الديمقراطية جزء من الإعلام"، ومن هنا فإذا كان لكل منهما فضاءه المستقل، ومن الضروري أن يكون الأمر كذلك، فكلاهما بصرف النظر عن هذا الطرح أو ذاك وسيلتان لهدف فلسفي واحد، حفظ كرامة الفرد والجماعة ووصونها من مفاعيل الضيم والاستبداد (اليحياوي، 2004، ص 104).

ولما كان من إحدى أسس الديمقراطية توافر المعلومة وسريتها دون إكراهات أو عوائق، فإن توافر البنى الأساس لتوزيعها بات أمر حيويًا لتوسيع الفعل السياسي، وإشراك الجماهير في مسلسلات اتخاذ القرار العمومي، سيما بظل تراجع مد الديمقراطية التمثيلية التي لطالما أسست للخيط الناظم لذلك.

إن الشفافية والتعاون والتفاعلية هي المظاهر الكبرى التي يتبناها أسلوب الديمقراطية الرقمية، والتحولت التي تنشدها بغرض إخراج الديمقراطية التمثيلية من أزمتها المتمثلة في احتكار الفاعلين العموميين لمنظومة المعلومة، بالتالي فتوافر المعلومة إنما بات قيمة ديمقراطية في حد ذاتها، من شأنها زعزعة مفهوم السلطة التمثيلية التقليدية دونما حاجة إلى فعل مؤسساتي منظم، والمنتخبون لم يعودوا مطالبين بتملك هذه الأدوات، ولكن أيضاً ضبط استعمالها واستخداماتها (يحيى اليحياوي).

وفي هذا الصدد يقف أمام سعي دول العالم الثالث تبني الديمقراطية كآلية للحكم فريقان: الأول: يرى أن العالم سائر باتجاه إقرار الديمقراطية نظاماً للحكم في نهاية الأمر، وإن طال عمر التجربة وكثرت الصعاب، والآخر: يشكك بجدواها، حيث يرى أن الشمولية والمركزية ووضع السلطات الثلاث بيد قائد تاريخي فذ متفرد هو الحل الأمثل لخلاص الشعوب التواقاة لأن تحكم كقطيع مجبول للانقياد إلى القوي.

من الطبيعي أن يقض التقدم العلمي مضاجع القادة الشموليين خاصة فيما يتعلق بسهولة تداول المعلومات ووسائل الاتصال، لأن تبادل الآراء والأفكار والاطلاع على تجارب الشعوب الديمقراطية سيوضح هول مآسي الحكم الشمولي المستبد، وإحدى شروط استمرار هذه الأنظمة هو غلق المجتمعات على أنفسها، وضربها بستار حديدي.

ويحترق هؤلاء القادة في كيفية التعامل مع التكنولوجيا التي تخترق أجواء بلدانهم عنوة، وستفرض ثورة المعلومات والاتصالات نفسها كعنصر من عناصر المسرح السياسي العالمي اليومي وبلا استثناءات حتى من الدول التي يريد لها حكامها أن تعيش خارج الزمن (عدنان شيرخان)، ذلك أن الديمقراطية الرقمية أفقدت مركزية السلطة وخلقت واقعين أحدهما حقيقي والآخر افتراضي،

فأصبحت السلطة غير مركزة فقط في يد الحكام وانتقلت لأيدي أخرى بالإضافة إلى فقدانها الرقابة فلا توجد رقابة على ذلك، بل أصبحت حتى القدرة على توافر المعلومات عن الشخص الذي يجادل ويحاور شبه منعدمة فلا نستطيع التعرف على هويته إلا في حدود المعلومات التي يضعها بنفسه ويتحكم فيها (باسل عبد المحسن القاضي).

من هنا فإن المدافعين عن الأنماط التقليدية لتنقل المعلومات والمركزة على العمودية والتراتبية والمراقبة، إنما أضحوا في محك نمط جديد في الفعل السياسي يتجاوز على مبدأي الأغلبية والتوافق، ويتيح لفاعلين جدد "على الهامش" التأثير المباشر في ذات الفعل، بالآن ذاته فإن بروز وانتشار الشبكات الرقمية خلص المعلومة من احتكار وسائل الإعلام التقليدية، ومن هيمنة المجموعات الإعلامية التي كانت تسيطر على السوق عتادا ومضامينا أجهزة ومحتويات.

إلى جانب الشفافية فإن ذات الشبكات قد أغنت الفضاء العام، وأسهمت بالانتقال من المجتمع من مجتمع للتواصل، من خلال وسائل إعلام ذات توجه عمودي إلى مجتمع للتواصل تفاعلي، أفقي، تشاركي، مكسرة بذلك ثنائية الإخبار والتواصل، وأيضا ثنائية الإعلام والشبكات، لدرجة تحول معها متلقي المعلومة ومستهلكها إلى منتج للمضامين بفضل التقنيات والتطبيقات التي حملتها التقنيات الرقمية وأجيال الإنترنت المختلفة سيما جيل الويب الثاني (يحيى اليحياوي).

تحديات الديمقراطية الرقمية:

وهكذا فإن مفهوم الديمقراطية الرقمية مرتبط بإتاحة الفرصة لكافة القوي السياسية للتعبير عن آرائها في القضايا المثارة في الأوساط الإعلامية، وتفعيل المشاركة الجماهيرية والتواصل مع الرأي العام بكافة الوسائل كي تعكس عملية الاتصال الاتجاهات الرأسية والأفقية في التفاعل بين النخبة والجماهير بشكل متوازن، وأن يتاح للأفراد والمؤسسات حق الرد والتصحيح في المعالجة الإعلامية المقدمة كما يتاح لكافة الأفراد حق الانتفاع مما يقدمه الإعلام من رسائل متنوعة تعالج قضايا المجتمع المختلفة، وأن تطور وسائل الإعلام رسائلها الاتصالية شكلا ومضمونا بما يتفق واحتياجات الجمهور، إلا أن تطبيق مبادئ ديمقراطية الإعلام يصطدم بتحديات كثيرة في دول العالم عموما والدول النامية على وجه الخصوص، حيث لا تؤمن بعض النظم السياسية في الدول النامية بحقوق الاتصال وحرية التعبير والتعددية في مجال الإعلام والمشاركة الجماهيرية الفاعلة في رسائل الاتصال والاتجاهات المتعددة لعملية الاتصال كما ينذر الاعتراف بحق الرد والتصحيح للأفراد والمؤسسات وغلبة الاتجاه الأحادي علي المعالجة الإعلامية للأحداث والتطورات الجارية (Mark Poster, 1995).

وأمام هذه التحديات تثور العديد من القضايا الجدلية المرتبطة بتطبيق مفهوم ديمقراطية الإعلام علي أرض الواقع، ويأتي في مقدمتها دور الإعلام في دعم القضايا السياسية علي اختلاف توجهاتها، سيما في دول العالم النامي.

وبمقدار القدرة على توليد وإنشاء المعلومات على نطاق واسع تتولد أساليب جديدة ودقيقة للسيطرة عليها وهذا يعني أن الديمقراطية الالكترونية مجرد وهم فالحرية التي تخضع للمراقبة هي في الحقيقة ليست حرية، فالكمية الهائلة من المعلومات غير القابلة للتحديد لا يمكن أن يستوعبها لضخامتها، وبالتالي يجري غريبتها بناءً على خبرة مهندسين مختصين بحيث يتم بث مجموعة من المعلومات ذات أهمية حيوية ضمن كم هائل من المعلومات السطحية يصعب انتفاء ما هو مفيد منها ويجعل المتابعين للمعرفة في حالة ضياع (ماجد تريان).

ومن أهم الحواجز والعوائق المحددة التي تؤخر الحكومات في توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات:

- مشاكل تحقيق وصول الجميع أو جعل المعلومات متاحة على نطاق واسع للمواطنين.
- مشاكل تسخير الوسائط وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى أقصى حد كامل.
- مشاكل الحفاظ على الأمن والخصوصية والسرية.
- مشاكل جمع المعلومات وتقاسمها عبر كافة الخدمات ذات الصلة.
- مشاكل الصيانة الكافية للمعلومات.
- مشاكل الوصول العادل إلى المعلومات.
- مشاكل تبادل وتقاسم المعلومات بين وداخل الإدارات الحكومية (أحمد عزت سليم).

خاتمة:

في الأخير، ومن أهم الاستنتاجات في هذا المجال أنه من الممكن أن تلعب التكنولوجيا الرقمية دوراً استراتيجياً في تجديد الفكر الديمقراطي نفسه وليس فقط في تجديد أدوات الممارسة الديمقراطية، وهناك بالفعل العديد من الدلائل المبكرة على صحة هذه التوقعات من بينها الآراء التي تقول أن التكنولوجيا الرقمية أفرزت العديد من القيم الجديدة، كالتوجه للمواطنين بشكل رأسي وقطاعي مصغر بدلاً عن التوجه الجماهيري العام، والتوجه نحو اللامركزية بدلاً من المركزية، والتوجه نحو العالمية على حساب القوميات المحلية، والتوجه إلى إلغاء التخصصية وإلغاء العديد من الوسائط في العملية الديمقراطية، والتوجه نحو إلغاء الخطاب الجمعي والتركيز على الخطاب المفتت الذي يصل لمستوى مخاطبة كل مواطن على حدة.

وبالتالي الخروج من اختزالية النمط التمثيلي، الذي لم يكن المواطن بموجبه إلا مجرد مصوت أو مراقب للسياسة عن بعد، هذا النمط بات في طريقه للتجاوز ليس فقط بفعل التحولات التي طالت الفضاء العام، ولكن أيضاً لأن جدلية التكنولوجيا والمجتمع والإبداع هي التي باتت تؤثر ذات الفضاء، وتحول الفعل السياسي من طبيعته العمودية، الأبوية والجافة إلى فعل سياسي قيمه الجديدة تتمثل أساساً في: التفاعلية، التشاركية، والأفقية في التواصل.

وخلاصة الأمر فإن الديمقراطية الرقمية، بمعنى توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول جميع المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، لا تعني في نهاية الأمر اختراعاً لنوع جديد من الديمقراطية، بل تعني ممارسة للديمقراطية المعروفة بأدوات وآليات جديدة، وهو ما يشترط وجود ديمقراطية تقليدية أصلاً، كي يتم تحويلها إلى رقمية، أي قيام المواطنين والحكومات معاً باستخدام منجزات ثورة المعلومات والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية.

المراجع:

الكتب العربية:

1. البياتي ياس خضير، 2006، الاتصال الدولي والعربي، الطبعة الأولى، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
2. اليحياوي يحي، 2004، التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية، الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة.
3. بخيت السيد، 2010، الانترنت كوسيلة اتصال جديدة: الجوانب الإعلامية والصحفية والتعليمية والقانونية والأخلاقية، الطبعة الثانية، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب العربي.
4. علي نبيل، 2001، الثقافة العربية وعصر المعلومات، الطبعة الأولى، الكويت، كتاب المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
5. غيطاس جمال محمد، 2006، الديمقراطية الرقمية، الطبعة الأولى، مصر، نهضة مصر.
6. الأسرج حسين عبد المطلب، 2012، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة.
7. الخوري نسيم، 2005، الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
8. عبد الصادق عادل، 2010، الديمقراطية الرقمية، سلسلة مفاهيم إستراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، مصر.
9. باسل عبد المحسن القاضي، الديمقراطية من اليونان إلى ديمقراطية الانترنت، الأكاديمية العربية في الدنمرك، دراسة منشورة على الانترنت، شوهدت بتاريخ 2015/06/08، الساعة: 14:24 زوالاً، www.ao-academy.org.

10. عدنان شيرخان، الديمقراطية الرقمية... دور ايجابي للتكنولوجيا في إشاعة الثقافة الديمقراطية، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 2426، مقال منشور على الانترنت شوهد بتاريخ 2015/05/23. الساعة: 10:22 صباحا،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=149226>

11. ماجد ترينان، الديمقراطية الالكترونية، مقال منشور على الانترنت، شوهد بتاريخ 2015/06/08، الساعة: 14:11 زوالا، [/https://majed1975.wordpress.com/](https://majed1975.wordpress.com/)

12. مولود زايد الطيب، 2006، الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في ظل العولمة، دراسة منشورة على الانترنت، شوهدت بتاريخ 2015/06/06، الساعة: 11:24 صباحا، ejtema3e.com/books/my-books.html?download=4

13. نادية النشار، الديمقراطية الالكترونية.. والمشاركة والارتباط، مقال منشور على النت، شوهد بتاريخ 2015/06/08، الساعة: 14:04 زوالا

14. <http://kenanaonline.com/users/DrNadiaElnashar/posts/463986>

15. نشوى محمد عبد الحميد، الديمقراطية الرقمية وعلاقتها بالديمقراطية التشاركية بالتطبيق على ثورة 25 يناير، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 3436، شوهد بتاريخ 2015/05/23. الساعة: 10:15 صباحا، <http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=268570>

16. أحمد عزت سليم، الديمقراطية الإلكترونية: هل تطرح نهاية الديمقراطية وتنتهك الخصوصية وتحول المواطن إلى عميل؟!، مقال منشور في مجلة الكويت الالكترونية، شوهد بتاريخ 2015/06/08، الساعة: 14:32 زوالا

<http://www.kuwaitmag.com/index.jsp?inc=5&id=11459&pid=1548&version=1191>

17. يحيى اليحياوي، في إشكالية الديمقراطية الرقمية، مقال منشور على الانترنت، شوهد بتاريخ 2015/06/06، الساعة: 11:15 صباحا، http://www.elyahyaoui.org/art_ar.htm

ب. الكتب الأجنبية:

1. Charland Véronique et autres, 2004, **Développer l'exercice de la cybergénéralité**, faculté d'administration: l'expérience de la pratique, Université de Sherbrooke, Canada
2. Poster Mark, 1995, **Cyber Democracy: Internet and the Public Sphere**, University of California, Irvine.